التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 132 – التصرف بالملكية مُقَيَّد بإذن الشارع، سواء أكان تصرفاً بالإنفاق أم تصرفاً بتنمية الملك. فَيمنَع السَّرف والترف والتقتير، وتمنَع الشركات الرأسمالية والجمعيات التعاونية وسائر المعاملات المخالفة للشرع، ويمنع الربا والغبن الفاحش والاحتكار والقمار وما شابه ذلك.

إقرأ في هذا العدد

-جنوب السودان يتجاوز الخطوط الحمر ويضم أبيي
-حاجة الأمة إلى الخلافة كحاجة الضمآن إلى الماء
-مؤتمر المرأة لمنظمة التعاون الإسلامي
-مجلس التعاون الخليجي ينظر للأحداث بعيون أمريكا ويكيل بمكيالها
-غراهام قد مات، لكن دعم أمريكا لكيان يهود لم يمت

الأحد5 صفر 1448هـ | الموافق لـ 19 جويلية 2026 م | العدد 600 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

"حين يفضح الكهرباء وهم "دولة الحداثة"

بعد سبعين سنة بالتمام والكمال من "الاستقلال"، تجد دولة المدنية والحداثة، في الارتفاع القياسي في درجات الحرارة، والزيادة غير مسبوقة في استهلاك الكهرباء، خاصة أجهزة التكييف، أو في العطل التقني الطارئ في إحدى المنشآت الطاقية في شرق الجزائر، وتجنباً لانهيار الشبكة بالكامل، مبررا كافيا للجوء شركة الكهرباء والغاز التونسية إلى القطع الدوري والمؤقت للتيار الكهربائي.

إلا أن دولة المدنية والحداثة هذه لم تر في الانقطاعات المتكررة للكهرباء، وما تجره على أهل تونس من عنت، وما تسببه لهم من أزمات معيشية واقتصادية حادة، كتهديد حياة أصحاب الأمراض المزمنة المعتمدين على أجهزة التنفس الاصطناعي وآلات تصفية الدم المنزلية، أو فساد المواد الغذائية والأدوية الحساسة لدرجات الحرارة بسبب توقف الثلاجات، أو تعطّل الأجهزة الإلكترونية وتعرض العديد من الأجهزة المنزلية للتلف نتيجة تذبذب وعودة التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، وما قد يتسبب فيه من انقطاع المياه الصالحة للشرب في عدة مناطق باعتبار أن المضخات تعتمد كلياً على الكهرباء، وحتى تعطل سلاسل الإنتاج في المؤسسات التجارية والصناعية، مبررات كافية لتستعد لمثل هذه الطوارئ، ويحطاط خبراؤها ومكاتب دراساتها لكل العقبات المحتملة أو التغيرات السياسية الممكنة.

فما أيسر الاعذار، في بلداننا، عند المسئول الوطني، وما أهون ما يجره على الناس من ويلات لديه. فبالرغم مما يتحمله التونسي من سوء رعاية وفساد إدارة، حيث أن تكلفة الاستهلاك الأساسي من الطاقة، رغم ما يبدو من انخفاض السعر بالكيلوواط، تظل نسبة الإنفاق على الطاقة من متوسط الدخل الفردي تشكل عبئاً مرتفعا بسبب محدودية الدخل العام، جعلت الفاتورة الشهرية العادية تستقطع نسبة ما يصل إلى ١٠٪ من الراتب الشهري للعائلة التونسية، وهي نسبة تفوق ما يدفعه مواطنو الدول الغنية المتقدمة.

لم يجد المسئول الوطني في دولة الديمقراطية والحداثة، طيلة هذه السبعين سنة ما يكفيه من حلول لتلبية احتياجات اثني عشر مليون نسمة، من أسباب الحياة ومن الطاقة تحديدا، وهم الذين لا يفوق تعدادهم منتسبي أحياء بعض كبرى حواضر العالم. بل لم تستطع هذه المنظومة التي طال ليل هيمنتها على البلاد أن تستثمر في جملة الطاقات البشرية والمادية، المتوفرة لديها، من اجل حلول عملية تغني عن الإجراءات التقنية، التي اضرت لها، تفادياً لانهيار منظومة الإنتاج.

إلا أن المتابع لأهم التطورات المحدثة على الشركة التونسية للكهرباء والغاز، في تركيزها على إدارة موضوع الطلب المتنامي على الطاقة، خاصة في فترات الذروة، يرى أن استثمارها في التحولات الرقمية التي عمت العالم المعاصر، والتي طالت كل جوانب الحياة الإنسانية، لم يتجاوز إحداث برنامج "الشبكات الذكية" الذي يهدف إلى:

ـ التعميم التدريجي للعدادات الذكية لمراقبة الاستهلاك بدقة.
ـ تطوير خدماتها الرقمية على الموقع الرسمي للشركة التونسية للكهرباء والغاز، لتسهيل عمليات الدفع ومتابعة الفواتير عن بعد.

إلا أن "سياسة" المنظومة المتحكمة بمستقبل العباد والبلاد، وفي ظل التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة، من أجل التقليص من الاعتماد على الغاز الطبيعي، تميزت بوجهين غريبين بل ومضادين للمصلحة العامة:

ـ إهمال وعدم التحفيز العملي للمساهمة الشعبية والخاصة في منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية المُركبة فوق الأسطح، رغم تنامي استعداد المواطنين في الاستثمار في هذا الاتجاه، مما حرم المجموعة الأهلية من ثروة تكاد تكون عديمة التكاليف، وإهدار طاقة تغني البلاد عن الارتهان لأي متربص بها.

التتمة في الصفحة الرابعة

حين تمول أوروبا وتنجز الصين:
تونس في قلب معركة النفوذ الصامت

لم تعد معارك النفوذ في القرن الحادي والعشرين تخاض فقط عبر القواعد العسكرية والترسانات الحربية. فدولة مثل الصين أدركت أن السيطرة على سلاسل الإنتاج والبنية التحتية والتكنولوجيا قد تكون أكثر تأثيراً من الوجود العسكري المباشر. ومن هذه الزاوية، فإن ما يحدث في تونس خلال الفترة الأخيرة يقدم نموذجاً لمرحلة جديدة من التنافس الدولي في شمال إفريقيا.

المشهد يحمل مفارقة لافتة: أوروبا، التي تعتبر تونس جزءاً من مجالها الاستراتيجي القريب، تمول عدداً من المشاريع الكبرى، بينما تتقدم الشركات الصينية للفوز بعقود التنفيذ والإنجاز. وهنا لا يتعلق الأمر بمجرد منافسة تجارية عادية، بل بتحول ملحوظ في طبيعة النفوذ الاقتصادي العالمي.

فالصين لم تعد فقط مصدراً للسلع الرخيصة، بل أصبحت قوة قادرة على بناء الجسور والطرق والقطارات والمصانع، مستفيدة من قدرتها الصناعية الهائلة ومن خبرة راكمتها خلال عقود من النمو المتواصل.

250 مليون يورو لجسر بنزرت: التمويل أوروبي والتنفيذ صيني

يعد مشروع جسر بنزرت أحد أكثر الأمثلة وضوحاً على هذه المعادلة الجديدة. فالمشروع، الذي يمثل أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في تونس، تبلغ قيمته حوالي 250 مليون يورو، وقد أسند إنجازه إلى شركة صينية هي المجمع الصيني للطرقات والجسور في سيتشوان. لكن اللافت أن التمويل لم يكن صينياً بالكامل، بل ارتبط بمؤسسات مالية دولية وأوروبية، من بينها البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإفريقي للتنمية.

وهنا تظهر المفارقة التي تثير اهتمام المراقبين الأوروبيين: الأموال القادمة من المؤسسات الغربية يمكن أن تتحول، عبر آليات المناقصات الدولية، إلى فرص توسع للشركات الصينية التي أصبحت أكثر قدرة على المنافسة في مشاريع الأشغال الكبرى.

القطارات والحافلات: سوق تونسية مفتوحة أمام الصناعة الصينية

الأمر نفسه يتكرر في قطاع النقل. فقد أبرمت تونس صفقة مع الشركة الصينية CRRC، لاقتناء 5 قطارات كهربائية متعددة العربات بقيمة تناهز38.2 مليون يورو، ضمن برنامج مرتبط بدعم مؤسسات مالية دولية، بينها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

كما توجهت تونس إلى اقتناء 300 حافلة من شركة King Long الصينية بقيمة تقارب152 مليون دينار تونسي لتجديد أسطول النقل العمومي.

هذه الأرقام تعكس حجم الحاجة التونسية إلى تحديث البنية التحتية، لكنها تفتح في الوقت نفسه سؤالا أكثر عمقاً: هل تتحول هذه الصفقات إلى فرصة لبناء صناعة تونسية، أم تبقى مجرد عمليات شراء تستهلك الموارد دون أن تخلق قدرة إنتاجية محلية؟

فالمشكلة لا تقف عند مجرد التعامل مع الصين. لأن الدول الناجحة لا ترفض التكنولوجيا الأجنبية، بل تستخدمها وتطورها لبناء قدراتها. لكن الفارق كبير بين دولة تستورد قطاراً، ودولة تستعمل مشروع القطار لبناء منظومة صناعية حوله.

الصين لا تدخل تونس كسوق فقط

يبدو أن الاهتمام الصيني بتونس لا يقتصر على الصفقات العمومية. فخلال الفترة الأخيرة ظهرت مؤشرات على رغبة شركات صينية في جعل تونس قاعدة إنتاجية خارج الصين، خصوصاً في قطاعات الإلكترونيات والصناعات الموجهة للتصدير، والمثال الأبرز هنا هي شركة "تايكينغ الكترونيكس" المختصة في صناعة مكوّنات السيارات الكهربائية والالكترونية عالية الدقة والتي اختارت تونس كأوّل وجهة لها للإنتاج خارج الصين باستثمارات تناهز 40 مليون دينار.

التتمة في الصفحة الرابعة

استقبال عدو الله ماكرون بالترحيب من قبل حكام سوريا الجدد في الجامع الأموي، رمز العزة والإسلام

زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون برفقة الرئيس السوري أحمد الشرع، في 7 يوليو 2026، الجامع الأموي في دمشق، في مستهل أول زيارة يجريها رئيس فرنسي إلى سورية منذ عام 2009. ودوّن ماكرون رسالة في سجل الزوار أشاد فيها بتاريخ دمشق وتنوعها الحضاري، وجاء في نصها: "سعيد بوجودي في هذا اليوم في هذا المكان، الذي يختزل دمشق وقروناً طويلة من التاريخ والأديان والحضارات.. في هذا المسجد، تتعانق المعابد الرومانية والكنائس المسيحية لتروي وحدة الشعب السوري وقوة تاريخه". وتابع في الرسالة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي: "في هذه الأيام المشحونة بعدم اليقين التي تمر بها المنطقة، تنبعث سورية من جديد بفضل شعبها وبسواعده، عبر وحدتها وتطلعها إلى المستقبل. وفرنسا هنا، إلى جانبها". وختم الرئيس الفرنسي بالتوقيع باسمه كاملا وبصفته.

فيما كتب الرئيس الشرع في رسالته: "الحمد لله الذي شرفنا وأعز سوريا وأهلها بامتداد تاريخها وحضارتها وعراقتها، سنبقى خداماً لها ولأهلها حتى يمتد تاريخها ليحكي فصلاً عظيماً من فصولها، اليوم باتت دمشق مزاراً ومعلماً لمحبيها". وكان ماكرون وصل إلى دمشق في أول زيارة لرئيس دولة من الاتحاد الأوروبي منذ سقوط نظام الأسد عام 2024، حيث استقبله وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني.

الوعي:
هل باتت فرنسا وعدو الله ماكرون أصدقاء لحكام سوريا الجدد؟ أليسوا هؤلاء أعداء لله وللأمة الإسلامية؟ وهل غفر حكام سوريا الجدد لفرنسا سجلها الاستعماري والإجرامي بحق سوريا وأهلها؟ أم غفروا لها حاضرها وإيغالها في دماء المسلمين؟!

رفض ولايتي بونتلاند وجوبالاند للوساطة التركية في الصومال...
بين ذريعة الحياد ورهانات التقسيم

لا يمكن قراءة رفض ولايتي بونتلاند وجوبالاند للمشاركة في محادثات مقديشو التي ترعاها تركيا، على أنه موقف سياسي عابر أو احتجاج على غياب الحياد فحسب، بل هو حلقة جديدة في صراع إقليمي ودولي محتدم، يُعاد فيه إنتاج سياسات "فرق تسد" الاستعمارية بأدوات اقتصادية ودبلوماسية حديثة، وسط مشهد صومالي يموج بأزمات شرعية وأمنية متشابكة، تجعل من هذا الرفض ورقة ضغط في لعبة كبرى لا تهدف إلى إصلاح الدولة بقدر ما تهدف إلى إعادة رسم خرائط النفوذ في القرن الأفريقي.

ذريعة الحياد المعلنة.. وغطاء التحالفات الخفية

في 7 جويلية 2026 تذرعت بونتلاند وجوبالاند بأن تركيا ليست وسيطاً محايداً، في خطاب يحمل قدراً من الصواب السياسي، إذ لا يخفى على أحد ما تقدمه أنقرة من دعم عسكري واستثماري للحكومة الفيدرالية في مقديشو، وما تملكه من قاعدة "تركسوم" الضخمة واتفاقياتها في مجال الطاقة والموارد البحرية. لكن السؤال الأكثر إلحاحاً هنا: هل كانت هذه الولايتان يوماً تبحثان عن وسيط محايد، أم أنهما تبحثان عن وسيط يوافق أجندتهما الانفصالية أو اللامركزية المتطرفة؟ فالواقع يكشف أن ممثلي الإقليمين لم يترددوا في الانخراط مع أطراف خارجية تمارس سياسة التقسيم العلنية، كالإمارات التي تستثمر في موانئ بوصاصو وبربرة متجاوزة السيادة الصومالية، وكيان يهود الذي اعترف رسمياً بأرض الصومال وأضفى شرعية دولية على الانفصال، وإثيوبيا التي تسعى للحصول على منفذ بحري على حساب وحدة الصومال. فكيف يمكن لولايتين تتوسلان بدعم هذه الأطراف، أن تنكرا على تركيا الحق في ممارسة دور الوسيط بحجة الانحياز؟ أليس في دعم كيان يهود والإمارات للانفصال ما هو أشد خطورة من انحياز تركي للحكومة المركزية؟ الجواب أن الرفض التركي ليس رفضاً لعدم الحياد، بل هو رفض للوصاية الفيدرالية ذاتها، ورغبة في تحويل الأقاليم إلى كيانات شبه مستقلة تستقوي بالخارج ضد مركزها الوطني.

كيف يعاد إنتاج استعمار جديد في القرن الأفريقي

إن ما يحدث في الصومال اليوم ليس سوى إعادة إنتاج لمشهد التقسيم الاستعماري الذي شهده القرن الأفريقي في القرنين التاسع عشر والعشرين، حين قسمت القوى الأوروبية المنطقة إلى محميات بريطانية وإيطالية وفرنسية، دون أدنى اعتبار لطبيعة المجتمع الصومالي المسلم الذي يُعدّ من أكثر المجتمعات تجانساً دينياً في العالم. اليوم، تتقاسم القوى الدولية والإقليمية هذا الإرث بأشكال معاصرة؛ فبريطانيا التي تعلن بصوت عالٍ دعمها لوحدة الصومال، تستثمر في ميناء بربرة الاستراتيجي عبر ذراعها الاستثماري، في تناقض صارخ يعكس ما وصفته المصادر بالـ"لعبة المزدوجة"، حيث تغذي الانفصال اقتصادياً وتدافع عنه سياسياً على استحياء. وفي الطرف المقابل، تقف الولايات المتحدة ، لتوازن بين رغبتها في قواعد عسكرية في البحر الأحمر وخوفها من إغضاب الحلفاء العرب،

التتمة في الصفحة الرابعة

جنوب السودان .. يتجاوز الخطوط الحمر ويضم أبيي ..
وموقف باهت للحكومة السودانية !!

اعتمدت المفوضية القومية للانتخابات في جنوب السودان، إدارية منطقة أبيي المتنازع عليها ضمن 12 دائرة انتخابية في ولاية واراب، من أصل 102 دائرة جغرافية لإجراء الانتخابات العامة المقررة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2026م.

إن تصرف حكومة جنوب السودان هذا، يُعدُّ تجاوزا خطيرا للخطوط الحمر، بل وإعلان حرب! وما كانت هذه الدويلة لتتجرأ على القيام بمثل هذه الخطوة، لولا أنها واثقة من ردة فعل الحكومة السودانية، الذي كان بالفعل رداً باهتاً وضعيفاً، لا يرقى لمستوى الحدث، حيث اكتفت خارجيتها بإصدار بيان قالت فيه: (إن حكومة السودان ترفض قرار المفوضية الذي يخالف بصورة صريحة بروتوكول أبيي الملحق باتفاقية السلام لعام ٢٠٠٥م)، وأشارت إلى أن القرار يخالف أيضاً الترتيبات الأمنية، والإدارة المؤقتة لمنطقة أبيي الموقعة بين البلدين في العام 2011م، والتي مهدت لصدور قرار من مجلس الأمن رقم 2046، دعا إلى التفاوض بين البلدين دون شروط، للوصول إلى حل نهائي!

وأعلنت الوزارة تمسك السودان بحقوقه القانونية، المنصوص عليها في البروتوكولات، والاتفاقات الموقعة، مع التأكيد على التزامه بعلاقات حسن الجوار. ودعت الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والدول الصديقة والشقيقة، الراعية للبروتوكولات والاتفاقات الخاصة بمنطقة أبيي، إلى العمل من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ورفض أي تحركات أحادية خارج الأطر القانونية.

ليس غريباً على حكومة السودان؛ التي هي امتداد للحكومة السابقة التي فصلت جنوب السودان، ليس غريباً عليها أن تقف هذا الموقف المخزي والمذل، الذي لا يشبه دولة ذات سيادة كما يدعون!

فإن هذا الموقف الهزيل لن يثني جنوب السودان عن المضي قدماً في مخططها لضم أبيي إليها.

إن الموقف الذي يجب أن يُتخذ هو على الأقل التهديد بإلغاء كل الاتفاقات مع جنوب السودان، بما فيها اتفاقية الشؤم نيفاشا، واعتبار جنوب السودان جزءاً من السودان؛ وهو الوضع الطبيعي، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾.

إن دولة الخلافة العائدة قريباً بإذن الله، ستعيد الجنوب إلى حضن السودان الأم، بل وتوحد السودان مع بقية بلاد المسلمين، لتكون دولة الخلافة هي الدولة الأولى في العالم، تحمل النور والخير، وتخرج الناس من ظلمات الرأسمالية وغيرها إلى عدل الإسلام ورحمته، وإن ذلك لكائن قريباً بإذن الله، فقد طال ليل المسلمين، بل والعالم، ولا بد من انبلاج الفجر. ﴿لِمِثْلِ هَـٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾.

إبراهيم عثمان

مؤتمر المرأة لمنظمة التعاون الإسلامي
منصّة لترويج القيم الغربية
والتزام الصمت إزاء إراقة دماء النساء المسلمات

تستضيف إسلام آباد، عاصمة باكستان، الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري المعني بالمرأة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يومي 12 و13 تموز/يوليو 2026، بمشاركة نحو 190 ممثلة من 57 دولة. ويناقش المؤتمر، الذي يُعقد دون أي ممثل عن حكومة أفغانستان، قضايا تعليم المرأة وتمكينها ومشاركتها.

ويتناول هذا المؤتمر تمكين المرأة في وقتٍ تواجه فيه النساء المسلمات في الضفة الغربية الفلسطينية مداهمات واعتقالات وتهجيراً قسرياً وعنفاً على يد كيان يهود؛ وتكافح فيه النساء في غزة من أجل البقاء، تحت وطأة القصف والحصار والمجاعة؛ وتسعى الحكومة الشيوعية الصينية، من خلال احتجاز النساء وتعقيمهن، وفرض إجراءات تحديد النسل، وفرض الزواج بين نساء تركستان الشرقية ورجال من جماعات عرقية صينية أخرى، إلى دمج الأويغور قسراً وتدمير هويتهم الإسلامية والعرقية. كما تُعاني نساء الروهينجا من القتل والاغتصاب والتهجير والحرمان من الجنسية. وتعاني النساء المسلمات في الهند، وخاصة في ولايتي آسام وكشمير، من قمع وعنف الهندوتفا. كما تواجه النساء المسلمات من روسيا إلى أوروبا وأمريكا الإسلاموفوبيا وقيوداً على ممارساتهن الدينية، لا سيما حظر الحجاب...

ومع ذلك، ودون اتخاذ موقف واضح وحازم وعملي بشأن المشكلات الخطيرة والعنف والمعاناة التي تواجهها النساء المسلمات في مختلف أنحاء العالم، يسعى هذا المؤتمر إلى تحويل قضية المرأة إلى أداة ضغط سياسي على السلطات الحاكمة في أفغانستان. يُظهر هذا النهج أن قضية المرأة، بالنسبة لمنظمي هذا التجمع، ليست هي هاجساً إنسانياً حقيقياً بقدر ما هي أداة لتحقيق أهداف سياسية وفرض المعايير التي يفضلها النظام الدولي.

لذا، لا ينبغي قياس مصداقية مثل هذه المؤتمرات بالخطابات أو التصريحات أو الصور الرسمية أو عدد المشاركين، بل بالأفعال الحاسمة المدعومة بضمانات قابلة للتنفيذ. لقد فشلت منظمة التعاون الإسلامي، التي تأسست تحت راية الدفاع عن المسجد الأقصى وفلسطين، في الدفاع بفعالية عن القضايا الجوهرية للبلاد الإسلامية، على الرغم من القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية الهائلة لدولها الأعضاء. ولا يعدو سجلها أن يكون اجتماعات استعراضية، وخطابات جوفاء، وتصريحات متكررة، وحلولاً واهية!

لهذا السبب، يتجنبُ المؤتمر القضايا المصيرية التي تحدد مصير الأمة، ويمهد، تحت شعار "تمكين المرأة"، الطريق لفرض القيم الغربية العلمانية والترويج لها. بعد ما يقرب من 57 عاماً من فشل هذه المنظمة وصمتها وخيانتها، لا ينبغي للأمة أن تتوقع منها خيراً. فكيف لأنظمة عاجزة عن حماية أراضي المسلمين ومقدساتهم ودمائهم أن تحلّ مشاكل المرأة المسلمة؟

لذا، من الواجب رفض هذه الأجندات المفروضة والفاشلة رفضاً قاطعاً. يجب ألا تعلق الأمة آمالها على الدول القومية، أو الحكام التابعين، أو المنظمات الفاشلة، بل يجب عليها أن تنخرط في صراع فكري وكفاح سياسي جاد لإقامة دولتها الموحدة الخاصة؛ الخلافة الثانية الراشدة على منهاج النبوة، التي ستحرر الأمة من هيمنة الاستعمار، وتكسر الحدود المفروضة، وتدافع عن أراضي ومقدسات وكرامة وحقوق جميع المسلمين، وخاصة النساء.

﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان

حاجة الأمة إلى الخلافة
كحاجة الضمآن إلى الماء

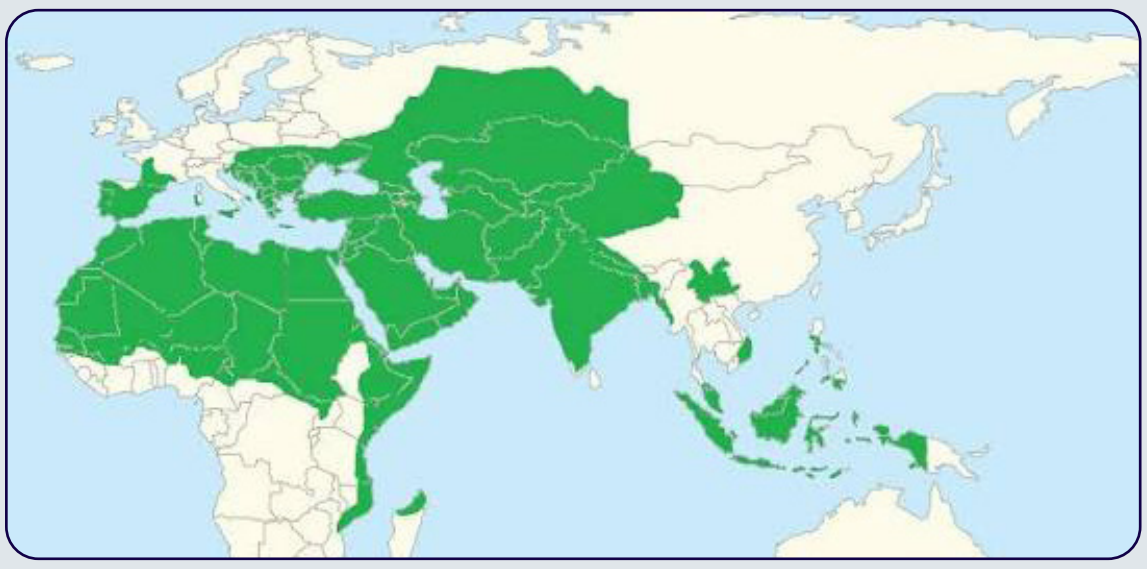

كحاجة المريض إلى الدواء، وحاجة الجائع إلى الطعام، وحاجة التائه إلى الدليل، وحاجة المظلوم إلى العدل، وحاجة القلب إلى الإيمان، وحاجة الأرض المجدبة إلى الغيث،تأتي حاجة الأمة الإسلامية إلى الخلافة. بل هي كحاجة الضمآن إلى الماء، إذ لا حياة له بدونه، ولا نجاة لمن حُرم منه.

لقد اعتاد كثير من الناس أن ينظروا إلى الخلافة بوصفها قضية تاريخية أو شعارًا عاطفيًا، بينما حقيقتها أنها ضرورة شرعية وسياسية وحضارية للأمة الإسلامية. فالأمة اليوم تعيش حالة من التمزق والضعف لم تعرف لها مثيلًا منذ هدم الخلافة سنة 1924م، وتفرقت بلاد المسلمين إلى دويلات متناحرة، تخضع في سياساتها واقتصادها وأمنها لإرادة الدول الكبرى. أمة واحدة وحدود كثيرة أنزل الله الإسلام ليجعل المسلمين أمة واحدة، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾. لكن الواقع اليوم أن المسلم إذا انتقل من بلد إلى بلد عومل كأنه أجنبي، وأُغلقت في وجهه الحدود، وارتفعت بين المسلمين رايات القومية والوطنية والعرقية، حتى صار المسلم في بعض الأحيان أقرب إلى غير المسلم في بلد آخر من أخيه المسلم. هذه الحدود لم تصنعها الأمة، وإنما فرضها الاستعمار لتمزيق قوتها ومنع وحدتها. والخلافة وحدها هي التي تعيد جمع المسلمين تحت راية واحدة وقيادة واحدة.

فلسطين و سائر بلاد المسلمين... جرح الأمة المفتوح

من أعظم الأدلة على حاجة الأمة إلى الخلافة ما يجري في فلسطين. فالمسجد الأقصى يُدنَّس، وأهل غزة يُقتلون ويُحاصرون، والضفة تُستباح، بينما تقف عشرات الجيوش الإسلامية عاجزة أو ممنوعة من التحرك. هل ينقص الأمة الرجال؟ كلا. هل ينقصها السلاح؟ كلا. هل ينقصها المال؟ كلا. وإنما ينقصها الكيان السياسي الذي يوحّد هذه الطاقات ويوجهها لنصرة المسلمين. ولو كانت للأمة خلافة واحدة لما بقي الاحتلال يومًا واحدًا مطمئنًا إلى هذا التشتت.

ثروات الأمة تنهب

تملك بلاد المسلمين أعظم الثروات في العالم: النفط، والغاز، والمعادن، والأراضي الزراعية، والممرات البحرية، والأسواق الضخمة، والطاقات البشرية الهائلة. ومع ذلك يعيش ملايين المسلمين تحت خط الفقر، ويهاجر شبابهم بحثًا عن لقمة العيش، وتغرق دولهم في الديون والبطالة والتضخم. إن المشكلة ليست في قلة الموارد، بل في النظام الذي يجعل ثروات الأمة مرهونة للشركات الأجنبية والبنوك الربوية والمؤسسات الدولية. والخلافة، تعيد الثروات إلى ملكية الأمة، وتمنع استغلالها لصالح القوى الاستعمارية .

أزمة الهوية والفكر

يعاني الشباب المسلم من أزمة هوية خطيرة،فالمناهج التعليمية والإعلام والثقافة السائدة تُربّي الأجيال على تقديس النموذج الغربي، وتُصوّر الإسلام على أنه مجرد عبادات فردية لا علاقة لها بالحكم والسياسة والاقتصاد. فنشأ جيل ممزق بين دين يؤمن به، وواقع يُفرض عليه. وهذه الأزمة لا تُحل بالخطب العاطفية وحدها، وإنما بوجود دولة تجعل الإسلام أساس الحياة كلها، فتربّي الأجيال على عقيدة صحيحة وفكر إسلامي واضح.

الظلم والاستبداد

كم من مسلم سُجن لأنه قال كلمة حق، وكم من عالم أو داعية أو مصلح ضُيّق عليه لأنه دعا إلى الإسلام! إن الأنظمة القائمة تحكم بقوانين وضعية وتستمد شرعيتها من القوى الدولية، ولذلك تخشى كل مشروع يوحّد الأمة ويعيد سلطان الإسلام. أما الخلافة فهي نظام يقوم على رعاية شؤون الناس بأحكام الشرع، ويجعل الحاكم مسؤولًا أمام الله ثم أمام الأمة، لا سيدًا متسلطًا عليها.

تمزق الجيوش الإسلامية

تمتلك الأمة جيوشًا ضخمة وأسلحة متطورة، لكنها موزعة على دول متفرقة، وبعضها يُستخدم لحماية الأنظمة أو لخوض صراعات داخلية، بينما يبقى العدو الحقيقي آمنًا مطمئنًا. إن الخلافة توحّد هذه الجيوش في جيش واحد، وتجعل قوتها موجهة لحماية الأمة ومقدساتها، لا لخدمة المصالح الأجنبية.

لذلك يرى حزب التحرير أن سبب هذه الأزمات كلها هو غياب الحكم بالإسلام وغياب دولة الخلافة. ولذلك جعل غايته استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. ويؤكد الحزب أن طريق إقامة الخلافة ليس بالعنف العشوائي ولا بالعمل المسلح، وإنما باتباع طريقة رسول الله ﷺ؛ وذلك من خلال: بناء كتلة مؤمنة واعية تحمل الإسلام حملًا صحيحًا. التفاعل مع الأمة لتبني الإسلام مشروعًا للحياة. طلب النصرة من أهل القوة والمنعة لإقامة الدولة الإسلامية. رفض المساومة على أحكام الإسلام أو المشاركة في الأنظمة التي تقوم على غيره.

و بذلك تكون إقامة الخلافة فكرة لها طريقة ثابتة مستنبطة من سيرة خير الرجال و لم تكن حلما مستحيلا و لا فلسفة خيالية و الدليل أن الرسول ﷺ أقام دولة الإسلام في المدينة بعد سنوات من الصبر والعمل والدعوة، ثم حمل الصحابة هذا الدين حتى وصلت دولته إلى مشارق الأرض ومغاربها. وما دام الإسلام موجودًا، والأمة موجودة، فإن مشروع الخلافة باقٍ في وجدان المسلمين.

إنَّ الأمة اليوم كالمسافر الذي أنهكه العطش في صحراء قاحلة؛ قد جرّبت القومية، والاشتراكية، والرأسمالية، والديمقراطية، والتحالف مع الغرب، فلم تجد إلا مزيدًا من الضعف والتبعية. ولم يبق أمامها إلا أن تعود إلى نظامها الذي أنزله الله لها.

ختاما إن حاجة الأمة إلى الخلافة ليست ترفًا فكريًا ولا شعارًا سياسيًا، بل هي حاجة وجودية؛ كحاجة الضمآن إلى الماء، وكحاجة الجسد إلى الروح. فبها تتوحد الأمة، وتُصان المقدسات، وتُحرر الثروات، وتُحفظ الهوية، ويُقام العدل، ويُحمل الإسلام رسالة رحمة للعالمين.

وسيظل المسلمون يتطلعون إلى يوم تعود فيه الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، يوم يجتمع شمل الأمة تحت راية واحدة، ويعود للإسلام سلطانه، وللمسلمين عزهم، وللبشرية نور هدايتها.

قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا..﴾.

يوسف حباشي

مجلس التعاون الخليجي ينظر للأحداث بعيون أمريكا ويكيل بمكيالها

إنه لمن أعجب الأمور وأغربها أن يصبح الشذوذ هو الشيء الطبيعي، وأن يصبح الخطأ هو الصحيح، فتتمرّق بلاد المسلمين إلى كيانات هزيلة، ويصبح هذا الوضع الشاذ هو الأصل وهو الشيءِ الطبيعي ويراه كثيرون صحيحاً، وتصبح المجالس والمنظمات الدولية التي أنشأتها دول الكفر كمجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ بديلاً عن وحدة المسلمين في دولة واحدة يحكمها خليفة واحد!

مجلس التعاون الخليجي يرى هجمات إيران على الأردن والبحرين والكويت، ولا يرى طائرات وصواريخ أمريكا التي يطلقها جيشها من تلك البلاد مهاجمةً إيران ومعتدية عليها، فيُدينُ هذه ويسكت عن تلك، فبأيّ عيون يرى مجلس التعاون الخليجي الأحداث، وبأي مكيال يَكيل؟!

إنّ حال المسلمين هذا لا يرضي الله سبحانه ولا رسولَه ﷺ ولا المؤمنين، حالٌ فرضته دول الكفر المستعمرة على المسلمين، وجاء الحكّام الرويبضات لتثبيته، وتقوم أبواقُهم ووسائل إعلامهم بمحاولة ترسيخه في أذهان المسلمين ليصير هو الطبيعي ويكون هو الأصل، حتى غاب عن أذهان كثير من المسلمين تصوّر الواقع الصحيح لهم بأنهم أمةٌ واحدة من دون الناس؛ حربهم واحدة، وسلمهم واحدة، يحكمهم خليفة واحد بكتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله ﷺ.

كان الأولى بمجلس التعاون الخليجي أن يرى الأمور من وجهة نظر الإسلام، وأن ينظر لأمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية أنها عدوة للإسلام والمسلمين وأن كيان يهود هو رأس حربتهم في بلاد المسلمين.

وكان الأولى به أن يُدينَ وجود هؤلاء الحكام الرويبضات في بلاد المسلمين، وأن يستنكر وجود هذه الدويلات العميلة والتابعة للغرب، وكان الأولى به أن يخاطب حكّام دوله التي يمثّلها، ويخاطب حكام إيران، ويخاطب حكام بقية بلاد المسلمين؛ فيطالبهم بالتنحّي عن الحكم، وتسليم الحكم لحزب التحرير ويبايعوا أميرَه خليفة للمسلمين، فيوحّد بلادهم وجيوشهم، ويقتلع وجود أمريكا والدول الكافرة المستعمرة من بلاد المسلمين، ويحكمهم بالإسلام، ويحملونَ معه الإسلام إلى الناس كافّة رسالة هدى ونور وعدل.

ولا يقولّن قائل إنّكم تطالبون بالمستحيل، ولا يتعجّبنّ أحد من هذا الطلب؛ فإنَّ العجيب الغريب هو هذا الواقع الشاذ للأمة الإسلامية، العجيب والغريب أن تصبح هذه الأمة أمماً وشعوباً متخالفة وربما متقاتلة، والله سبحانه وتعالى يقول: [إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ]، لقد استمرّ المسلمون أمةً واحدة تحت راية خليفة واحد قروناً طويلة، فكان ذلك الوضع هو الطبيعي، وكانوا يرون التمزّق والتفتت مستحيلاً، فما الذي يمنع أن نعود أمةً واحدة كما كنّا؟ بل إنّه الأصل فهو وعد الله سبحانه وتعالى، وبشرى رسوله ﷺ «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنهَاجِ النُّبُوَّةِ» بعد هذا الملك الجبريّ الذيَ فيه نعيش، إضافة إلى وجود حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله، صاحب مشروع الخلافة، فما أقربَ أنْ يصبح واقعاً ما يراه بعضهم مستحيلاً.

المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

ما بين صراع لا يمكن كبحه ومحاولات فاشلة لإدارة الأزمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الخبر:

تجدد الحرب بين أمريكا وإيران (الجزيرة نت)

التعليق:

ماذا قبل ذلك؟ في النهار "أوضح الرئيس الأمريكي، أنه تراجع عن فرض الرسوم على العبور بمضيق هرمز بعد اتصالات من دول المنطقة مقابل استثمارات، وتابع: "نرحب بالاستثمارات في الولايات المتحدة مقابل توفير الحماية لمضيق هرمز بدلا من الرسوم التي لا أحبها". وصرح ترامب: "لا أحبذ فكرة فرض رسوم على مضيق هرمز ولكن ليس من المنطقي حماية المضيق من دون مقابل". ولفت إلى أن هناك دولاً خليجية ستستثمر في الولايات المتحدة في الفترة المقبلة، واصفاً ذلك بأنه المسار الأفضل.

وبعد ساعات صرح لفوكس نيوز: "نوجه لإيران ضربات قاسية جدا"، "الضربات على إيران ستستمر حتى أقول إن هذا يكفي".

وبالتزامن مع محاولاته الفاشلة لحل أزمة مضيق هرمز والعبور الخفي أو المظلم للسفن، ووصول المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود، مع العلم أن هذا الصراع يغذي نفسه، كما أن تغير خارطة الطاقة دفع العالم إلى البحث عن بدائل ومسارات بعيدة عن مضيق هرمز، ستؤدي إلى تفكك تحالفات أمريكا بعد تضرر ثقة الحلفاء في التزامها بأمنهم، ما سيدفعهم للبحث عن تحالفات بديلة.

كل ذلك يدل على مدى تهور ترامب وتورطه في هذه الحرب التي شنها على إيران معتقداً أن سينهيها في بضعة أيام. ولكن الواقع أثبت له غير ذلك. مع أن دول الخليج الست ومعها الأردن، تقدم له أرضها (القواعد العسكرية) وسماءها، وتعترض صواريخ إيران وإن سقطت فوق رؤوس شعبها، فحماية أمريكا تأتي في المرتبة الأولى عند حكام عملاء خونة.

هذه الحرب وقبلها حرب غزة أسقطت جميع الأقنعة، وصارت عمالة حكام العرب واضحة كنور الشمس، وخيانتهم لم يعد يختلف عليها أحد، كي لا تبقى حجة أو عذر لمعتذر. وأصبح العالم يبحث عن حل ينقذه من شقاء النظام الرأسمالي.

لقد اتسعت فجوة غياب الخلافة الراشدة حتى تكاد تبتلع العالم كله.

قال الله تعالى في سورة يوسف: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾.

منى سميح

حقيقة حمد آل ثاني أمير قطر السابق

الخبر:

وفاة أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني عن عمر ناهز الـ٧٤ عاماً

التعليق:

خرجت في الآونة الأخيرة بعض الشخصيات على منصات التواصل تشيد بحمد بن خليفة آل ثاني، وتذكر مواقفه تجاه القضية الفلسطينية وقطاع غزة، خصوصاً في مقابل مواقف شخصيات أمريكية معادية للمسلمين مثل ليندسي غراهام. ومن باب التذكير ببعض الحقائق التي قد يغفلها البعض عند تقييم الشخصيات والحكام، أضع هذه النقاط:

أولاً: كان حمد هذا من خريجي أكاديمية ساندهيرست العسكرية البريطانية، وهي المؤسسة التي خرَّجت عدداً كبيراً من ضباط بريطانيا وأبناء الأسر الحاكمة في بعض الدول العربية مثل الأردن واليمن والإمارات وغيرها. وهذه الأكاديمية العسكرية لم تنشأ لتحرير فلسطين أو لمواجهة مشاريع الاستعمار، وإنما لتخريج قيادات عسكرية وفق العقيدة والمصالح التي قامت عليها الدولة البريطانية.

ثانياً: وصل حمد إلى الحكم عام 1995 بعد إطاحته بوالده خليفة بن حمد آل ثاني فيما عُرف بالانقلاب الأبيض.

ثالثاً: من أبرز السياسات التي اتخذها حمد بن خليفة خلال فترة حكمه:

1- إقامة علاقات تطبيعية علنية مع كيان يهود بافتتاح مكتب تجاري له في الدوحة.

2- توسعة قاعدة العديد الجوية، التي أصبحت من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، واستخدمتها أمريكا في عمليات عسكرية لقتل المسلمين واحتلال بلادهم كما في أفغانستان والعراق.

3- تأسيس قناة الجزيرة عام 1996 والتي لعبت دوراً في تشكيل الوعي السياسي المشوه وتوجيه الرأي العام من خلال برامجها الحوارية، ومن أبرزها برنامج الاتجاه المعاكس.

إن اختلال معيار التقييم يؤدي إلى نتائج خاطئة. فالحاكم في الإسلام لا يُقاس ببعض المواقف الجزئية أو التصريحات الإعلامية، وإنما بوظيفته الكبرى: هل حكم بما أنزل الله؟ هل حمل رسالة الإسلام؟ هل عمل على تحرير بلاد المسلمين المحتلة؟

إن حكام المنطقة هم نتاج مرحلة ما بعد الاستعمار؛ فقد خرج المستعمر عسكريا، وأناب عنه حارسا لونه من لوننا واسمه من اسمنا ولكن قبلته السياسية هي المستعمر نفسه.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة على الأخبار

ترامب يعلن أن أمريكا ستمارس القرصنة في مضيق هرمز

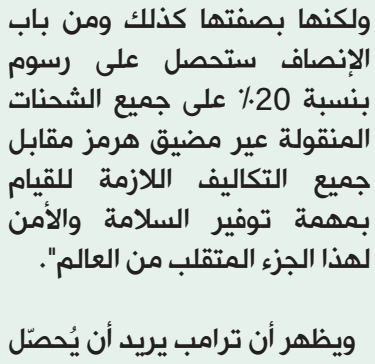

طالب الرئيس الأمريكي ترامب يوم 15/7/2026 دول الخليج بدفع مزيد من المال مقابل تأمين أمريكا للملاحة البحرية في مضيق هرمز، فقال: "سنحصل على تعويض مقابل حماية السفن العابرة لمضيق هرمز. وإن المضيق سيظل مفتوحا سواء مع إيران أو دونها، وسنعيد الحصار البحري على إيران". وأكد ترامب على منصته تروث سوشيال أن "أمريكا ستعرف باسم حارس مضيق هرمز، ولكنها بصفتها كذلك ومن باب الإنصاف ستحصل على رسوم بنسبة 20٪ على جميع الشحنات المنقولة عير مضيق هرمز مقابل جميع التكاليف اللازمة للقيام بمهمة توفير السلامة والأمن لهذا الجزء المتقلب من العالم".

ويظهر أن ترامب يريد أن يُحصّل تكاليف الحرب التي شنها على إيران من دول الخليج ومن الدول الأخرى، وقد صرح يوم 2/5/2026 عندما استولت القوات الأمريكية على سفينة "توسكا" التي كانت ترفع علم إيران أثناء توجهها إلى ميناء إيراني فقال: "استولينا على السفينة، واستولينا على الشحنة، واستولينا على النفط، إنها تجارة رابحة للغاية، وإن ما قمنا به يشبه أعمال القراصنة".

والآن يعدل ترامب اسم القرصنة التي يقوم بها، وهي حقا قرصنة يقوم بها لصوص الكاوبوي الأمريكي ليجعل الاسم حارس مضيق هرمز، وسوف يمارس القرصنة ليس ضد سفن إيران فحسب، بل ضد سفن دول العالم كلها وبخاصة دول الخليج وهي دول المنطقة، والتي لم يشبع ترامب من نهب ثرواتها. حيث قام ترامب بابتزازها أثناء زيارته للسعودية وقطر والإمارات في شهر أيار عام 2025 وأعلن أنه حصل على 3,2 تريليون دولار في صفقات مع هذه الدول تحت مسميات استثمار وشراء أسلحة وصفقات تجارية!

فلسان حال ترامب يقول يجب أن تصبح هذه المنطقة مستعمرة لأمريكا تنهب كافة أموالها وثرواتها، ولا تبقي لهم قرشا واحداً إلا لحكامها وعائلاتهم حتى يستمروا في تقديم الخدمات لها ويوافقوا على النهب بصورة رسمية تحت تلك المسميات. ويظن هؤلاء الحكام أنهم بسخائهم المفرط على ترامب سيكفّون شره وشر أمريكا عنهم.

وقد خرج ما يطلق عليهم علماء موظفون لديهم يبررون عطاءات دول الخليج لترامب حتى قال بعضهم بكل سفاهة "إن ذلك تأليف لقلب ترامب"!

كيان يهود: "لا نريد انهيار السلطة الفلسطينية"

أعلنت الحكومة المصغرة في كيان يهود يوم 13/7/2026 تمديد العلاقة مع البنوك الفلسطينية بعد قرار من وزير ماليته سموتريتش في وقت سابق إلغاء الآلية التي تمكّن البنوك الفلسطينية من العمل مع بنوك كيان يهود والذي من شأنه أن يدفع السلطة الفلسطينية للانهيار. ولكنه تراجع عن قراره، ووافق على قرار حكومته بتمديد هذه العلاقة. فقال سكرتير مجلس وزراء كيان يهود يوسي فوكس: "نحن مضطرون لقبول هذا القرار، لا نريد انهيار السلطة الفلسطينية".

إذ إن البنوك الفلسطينية لا تستطيع أن تتعامل مع النظام العالمي والخارج إلا بواسطة بنوك كيان يهود، وإدارة التجارة الخارجية المتبادلة. وتأخذ بنوك يهود عمولة على التحويلات المالية للبنوك الفلسطينية وعلى إدارة التجارة الفلسطينية.

وجاء هذا القرار لحكومة كيان يهود بعد تدخل أمريكي، إذ طلب محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنّار من مستشار الشؤون الاقتصادية في السفارة الأمريكية يوهان شمونسير التدخل من أجل حل الأزمة مع كيان يهود. إذ إن السلطة الفلسطينية قد تخلت عن السلاح والقتال وليس بيدها أوراق ضغط على كيان يهود فتلجأ إلى سيدتها أمريكا. وكذلك كيان يهود لا يستطيع مخالفة أوامر أمريكا وسياستها، وهو قائم بدعمها.

وقد سبب تدهور الوضع الاقتصادي لدى السلطة احتجاجات ضدها. وفي الوقت نفسه يحتجز كيان يهود نحو ٤,٥ مليار دولار من أموال السلطة التي تجمعها كضرائب من أهل فلسطين في الضفة الغربية.

علما أن السلطة الفلسطينية تعترف بكيان يهود واغتصابه لنحو 80٪ من فلسطين منذ توقيعها اتفاقية أوسلو الخيانية عام 1993، وتقوم بحراسة هذا الكيان تحت مسمى التنسيق الأمني فتخبر عن أي فلسطيني يريد أن يقوم بأي عمل ضد كيان يهود وتسلمه له. وفي الوقت نفسه، لا تقوم هذه السلطة بأدنى عمل لحماية أهل فلسطين وهم يتعرضون لاعتداءات شبه يومية على يد المستوطنين بحماية جيش يهود.

ولهذا فإن بقاء السلطة الفلسطينية أمر مهم جدا لكيان يهود رغم دعوات بعض الوزراء بإلغائها. وبذلك يتبين مدى خطورة وفداحة توقيع اتفاقيات التطبيع مع كيان يهود.

رئيس وزراء العراق الجديد في زيارة لأمريكا لتأكيد ولائه لها

قام رئيس وزراء العراق علي الزيدي يوم 14/7/2026 بزيارة لأمريكا واستقبله رئيسها ترامب في البيت الأبيض قائلا له: "أحب العراق مع رئيس الوزراء، وإنه كان مهتما بفوزه بهذا المنصب". فهذا القول يؤكد أن تعيينه في منصبه يوم 16/5/2026 جاء بأوامر أمريكية، بعدما رفض ترامب تعيين نوري المالكي رئيسا للوزراء من جديد.

علما أن المالكي قدم الخدمات الكبيرة لأمريكا وقد رأس الحكومة العراقية عام 2006 أثناء احتلال أمريكا المباشر للعراق حتى عام 2015، وعين نائبا لرئيس العراق بين عامي 2016 و2018. وقد وقع الاتفاقية الأمنية معها عام 2008 والتي تتيح لأمريكا التدخل كلما رأت خطرا على النظام في العراق تحت مسمى حماية الديمقراطية، وكلما طلب حكام العراق منها التدخل. ولكن أمريكا اكتف بخدماته الكبيرة لها وقد فاحت رائحة الفساد والجرائم واستفحل التعسف

والظلم في عهده بموافقة أمريكا، وتلطخت سمعته السيئة فأرادت استبدال عميل جديد لها به.

وقبل لقائه مع ترامب اجتمع الزيدي مع توم برّاك سفير أمريكا في أنقرة والمبعوث الخاص لترامب في سوريا والعراق ولبنان والذي لعب دورا في تعيين الزيدي. فأصبح برّاك المسؤول الأمريكي المباشر عن الزيدي وعن العراق.

فحكام العراق منذ الاحتلال يؤكدون ولاءهم لأمريكا ويتسابقون على تقديم الخدمات لها وتأبيد استعمارها للعراق تحت مسمى الشراكة الاقتصادية والاستثمار والتعاون الأمني والعسكري.

غراهام قد مات، لكن دعم أمريكا لكيان يهود لم يمت

الخبر:في 12 تموز/يوليو، ذكرت رويترز أن رئيس وزراء يهود ومسؤولين كباراً آخرين عبّروا يوم الأحد 12/7/2026 عن تعازيهم في وفاة السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام، وقالوا إنهم فقدوا صديقاً عزيزاً. وقال نتنياهو في بيان: (كان ليندسي يدرك أن أمن إسرائيل وأمريكا لا ينفصلان). (رويترز)

التعليق:

حين يسمع المسلمون بحزن نتنياهو على موت ليندسي غراهام، فإنهم يستحضرون، بتأمل حزين، كلام الله ﷻ عن جميع الظّالمين، الذين ماتوا والذين ينتظرون الموت ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾.

وأما في الرد على خبر وفاة ليندسي غراهام، الذي ساند كيان يهود في جميع جرائمه ضد المسلمين، فإن المسلمين يستحضرون جواب رسول الله ﷺ عند سماعه بموت أبي جهل، أحد أبرز من حشد الكفار ضد الإسلام والمسلمين. وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ فَقُلْتُ: قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ. قَالَ: آللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؟ قَالَ: قُلْتُ: آللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؟ فَرَدَّدَهَا ثَلَاثاً. قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. انْطَلِقْ فَأَرِنِيهِ، فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا بِهِ، فَقَالَ: هَذَا فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ».

أما ليندسي غراهام، فقد كان مؤيداً رئيسياً لفرعون هذا العصر، دونالد ترامب. ومع أن غراهام قد مات، فإن سياسة أمريكا تجاه كيان يهود التي دافع عنها ما تزال حيّة. وهذه هي الحقيقة التي يجب على المسلمين أن يدركوها ويحذروا منها ويسعوا لإفشالها. وبغض النظر عن مبالغة نتنياهو، فإن استمرار استعمار أمريكا لبلاد المسلمين يعتمد على وجود بنيته العسكرية فيها، بما في ذلك قاعدته العسكرية المتقدمة، أي كيان يهود. فالدولة العميقة في أمريكا موالية لأمريكا أولاً وأخيراً، وترى في وجود كيان يهود خدمة لمصالحها. ولذلك أبقت على سياسة بريطانيا السابقة تجاه يهود، ليكونوا جميعهم رأس حربة ضد الأمة الإسلامية، وتأخيراً لعودتها إلى أصلها؛ خير أمة أخرجت للناس، تحكم بما أنزل الله وتبسط عدل الإسلام في العالم.

كما أن التوسع الحالي لكيان يهود هو أيضاً جزء من خطة ترامب تجاه بلاد المسلمين، حيث يُراد تقوية كيان يهود في الغرب، وتقوية الدولة الهندوسية في الشرق، بينما تُضعف البلاد الإسلامية بالحروب عليها، وفي داخلها، وبين بعضها بعضاً.

وعلى المسلمين أن يحددوا طريقهم وفق ذلك، ملتزمين بشريعة الله ﷻ. فأخطر عدو للمسلمين هو أمريكا، التي تحارب المسلمين وتعين على قتالهم. والطريق إلى إرساء السلام في الشرق الأوسط هو إزالة ما يفسد هذا السلام؛ البنية العسكرية الأمريكية، بما في ذلك كيان يهود، والقواعد الأمريكية، ونقاط التجسس الأمريكية المتخفية في هيئة سفارات، والعملاء وأتباع أمريكا من حكام المسلمين. كما أن الطريق إلى إقامة السلام في الشرق الأوسط هو إعادة ما حفظ السلام فيه قروناً طويلة، وهو شريعة الله ﷻ. والطريق الشرعي لذلك هو الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فهي وحدها التي ستوحد جميع البلاد الإسلامية في دولة واحدة، وتُجبر القوات الأمريكية على التراجع، وتطهّر الأرض المباركة من رجس يهود. فليجتهد المسلمون إذن، لا يخافون إلا الله ﷻ، حتى يمنّ الله علينا بنصره، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ﴾.

مصعب عمير – ولاية باكستان

تفاقم الأوضاع في مالي

تشهد مالي تصعيداً كبيراً إثر سلسلة من الهجمات المنسّقة شنها المقاتلون الأزواديون وتحالف (نصرة الإسلام والمسلمين) التابع لتنظيم القاعدة ضد مواقع للجيش المالي المدعومة من الفيلق الأفريقي الروسي الداعم له (فاغنر سابقا).

ويُمثل المقاتلون الأزواد ما يُسمّى بالجبهة الشعبية لتحرير أزواد التي تضم أغلبية من إثنية الطوارق وهم سكان شمال مالي والنيجر والصحراء الكبرى، وتدعمهم وتتحالف معهم الجماعات الإسلامية المحسوبة على تنظيم القاعدة والتي تقوم بتنسيق هجماتها بشكل كامل مع الطوارق للسيطرة على مناطق واسعة شمال مالي.

وتمكنت الجبهة الشعبية بالتحالف مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المحسوبة على تنظيم القاعدة من السيطرة على مدينة كيدال، واستهدفت هذه الهجمات المنسقة خمسة مواقع استراتيجية أخرى في مناطق غاو وأغيلهوك وأنيفيف في الشمال، ومنطقة سيفاري في الوسط، بالإضافة إلى مجمع سجن كينيوروبا الحيوي القريب من العاصمة باماكو التي باتت تحت مرمى النيران، ونجحت هذه القوات الغازية أيضا في قتل وزير دفاع دولة مالي بعد استهداف مقر إقامته في منطقة كاتي، وهو ما كشف عن مدى هشاشة الدولة المالية وضعفها.

ومن جهته أعلن الجيش المالي تصديه للهجمات باستخدام المسيرات وبمساعدة عناصر الفيلق الأفريقي الروسي، وادّعى الجيش بأنّه استعاد السيطرة على الوضع في معظم المناطق التي تعرضت للهجوم، وزعم أنّه قد ألحق خسائر فادحة بالمهاجمين.

إنّ هذه الحكومة المالية التي نجحت بشكل لافت في إخراج فرنسا من مالي بعد طول استعمار، والتي نجحت أيضاً في التحالف مع دولتي بوركينا فاسو والنيجر وفي تشكيل تكتل ثلاثي سياسي نشط ضد نفوذ فرنسا في القارة الأفريقية؛ إنّ هذه الحكومة المالية - وبعد كل هذه النجاحات الكبيرة التي حققتها في السياسة الخارجية - نجدها تنتكس في السيطرة على مناطقها الداخلية، ونراها تخسر معظم مناطق إقليم أزواد، فضلاً عن أنها تفشل في توحيد شعبها، وتخفق في فرض سيادتها على أراضيها.

والظاهر أنّ ميزان القوى أصبح يميل لصالح القوات المعارضة والتي هي الجبهة الشعبية الأزوادية والجماعة الإسلامية المتحالفة معها. ولم تنجح القوات الروسية (الفيلق الروسي) الداعم للدولة المالية من وقف زحف قوات المعارضة، ويبدو أنّ الحكومة المالية في طريقها لخسارة إقليم أزواد نهائياً.

إنّ خسارة مالي لإقليم أزواد ولمناطق كثيرة أخرى من أراضي الدولة سببه ومردّه عدم وجود فكرة مبدئية جامعة لدى الدولة توحد جميع مجموعاتها الإثنية، وإنّ تخلص الدولة المالية من الاستعمار الفرنسي لا يمنحها شيكاً على بياض من شعبها، خاصة وأنّها راحت تستبدل مستعمرا بمستعمر، فالفيلق الروسي ليس أحسن حالاً من المستعمر الفرنسي فهو جيش من القتلة والمرتزقة، فإذا كان كذلك فكيف تريد الدولة المالية من شعبها الاقتناع بالتحالف معه؟!

ثم إن فرنسا وأمريكا وبريطانيا وعملاء هذه الدول في أفريقيا لا يريدون مساعدة مالي الجديدة لأنّها تريد طرد النفوذ الغربي من بلادهم واستقدام النفوذ الروسي بديلاً منه.

وهكذا وجدت مالي نفسها في ورطة كبيرة؛ فلا هي قادرة بمفردها أن تبسط سيطرتها على أراضيها، ولم تسعفها القوات الروسية في تحقيق ذلك، بل وربما شمتت فيها فرنسا والدول الغربية، فهي أضحت في موقف لا تحسد عليه.

وإن استمر الوضع الحالي على ما هو عليه فربما ستنقسم مالي إلى دولتين؛ واحدة للطوارق والأزواد في الشمال، وأخرى لسكانها الأفارقة في الجنوب.

لن تتحرر مالي ولا غيرها بشكل فعلي من المشاكل العرقية والنفوذ الأجنبي إلا إذا تبنت الإسلام كعقيدة ونظام سياسي لها، وسوف تبقى تدور في حلقة مفرغة وصراعات إثنية وعرقية طويلة، ولن تستفيد من إخراجها للنفوذ الفرنسي طالما أنها عالقة بين الأطروحات القومية والوطنية.

فالحل الوحيد لمالي هو أن تتحول إلى دولة إسلامية حقيقية يعيش فيها الماليون والطوارق والأفارقة سويا بجامع الإسلام والعقيدة الإسلامية، ثم تتوحد معها الدول الأفريقية في دولة واحدة قوية تنصهر فيها جميع الإثنيات في بوتقة الإسلام.

بقلم أ.أحمد الخطواني

تتمة: رفض ولايتي بونتلاند وجوبالاند للوساطة التركية في الصومال... بين ذريعة الحياد ورهانات التقسيم

بينما تركيا تحاول فرض نموذجها كراع للاستقرار المركزي، لكنها تصطدم بحائطٍ المطامح الإقليمية التي تسعى إلى تمزيق الصومال لخدمة مشاريعها التجارية والأمنية. وهنا يبرز السؤال البلاغي الأكثر إيلاماً: كيف يمكن لبلد منهكٍ بحروب داخلية وتهديدات حركة «الشباب» وأطماع الانفصاليين، أن يصمد أمام هذا الزحف الدولي، حيث كل طرف يمد يده إلى طرف داخلي، وكل وساطة تتحول إلى غطاء لاختطاف السيادة؟ الحقيقة أن رفض بونتلاند وجوبالاند ليس إلا انعكاساً لهذا التنافس الاستعماري الجديد، حيث كل قوة تبحث عن موطئ قدم، والأقاليم الصومالية تتحول إلى بيادق في رقعة شطرنج دولية باردة.

الاجتماع الموسع.. أفق التوافق أم فخ السيادة؟

رغم هذا الرفض المعلن، لم تغب بونتلاند وجوبالاند عن الاجتماع الأوسع الذي يُعقد الخميس بمشاركة غربية وتركية وأممية، مما يكشف عن ازدواجية في الخطاب؛ فهما يرفضان وساطة أنقرة المنفردة، لكنهما يشاركان في حوار تكون تركيا جزءاً منه، وكأن المسألة ليست رفضاً للوسيط بقدر ما هي اشتراط لإضفاء صيغة دولية متعددة الأطراف تمكنهما من رفع السقف التفاوضي. وهذا الاجتماع، الذي يُعد الأول من نوعه منذ أزمة التمديد الرئاسي، يحمل في طياته مخاطر كبيرة؛ فالإدارة الأمريكية التي لم تندد باعتراف كيان يهود بأرض الصومال، والبريطانية المستثمرة في الموانئ الانفصالية، ليستا في موقع يسمح لهما بلعب دور الحكم النزيه، بل هما طرفان في الصراع ذاته. والسؤال الذي يفرض نفسه على طاولة الخميس: هل سيكون هذا الاجتماع بداية طريق لحل دستوري يرضي الجميع، أم أنه مجرد ورشة جديدة لإعادة تدوير الأزمات، حيث تقدم القوى الغربية تنازلات شكلية للأقاليم مقابل بقاء نفوذها الاستراتيجي، بينما تدفع الحكومة الفيدرالية الثمن سياسياً وأمنياً؟ إذا ما استمرت العقلية نفسها، حيث كل طرف يبحث عن مصلحته الضيقة تحت شعار التوافق، فإن المأساة الصومالية ستستمر، والشعب الذي يئن تحت وطأة الصراعات والفقر سيبقى الرهينة الدائم لهذه اللعبة الدولية القذرة، التي تتاجر بموقعه الاستراتيجي وتتجاهل حقه في تحقيق سيادته الكاملة على أراضيه.

ختامًا:

في المشهد الصومالي المتشابك، لا يعكس رفض بونتلاند وجوبالاند للوساطة التركية مجرد خلاف حول حيادية طرف ما، بل هو مرآة لصراع دولي محتدم تعيد فيه القوى الكبرى والإقليمية، وبعضها يحمل إرثاً استعمارياً بامتياز، إنتاج سياسات التقسيم والنفوذ تحت أقنعة الاستثمار والوساطة. فما دامت الأقاليم تجد في الخارج عوناً على تمرير أجنداتها الانفصالية، وما دامت القوى الدولية تتعامل مع الصومال كساحة تنافس لا كدولة ذات سيادة، فسيظل الحوار الانتخابي والدستوري رهينة لصفقات خارجية، والشعب الصومالي المسلم يدفع من دمه واستقراره ثمناً باهظاً لصراع لا يحميه فيه أحد سوى ورق الضغط والمصالح الزائلة. ما يحدث في هذا البلد المكلوم مثال آخر صارخ للعبة النفوذ الدولية التي تعيشها الأمة في ظل أنظمة سايكس بيكو التي فرقت أبناء الأمة الواحدة وجعلت بلاد المسلمين في أسر الريبة الدولية والتطاحن الداخلي. لن ينجلي هذا المصير المرعب من الأفق الصومالي وفي غيره من بلاد المسلمين، إلا برفض هذه الوصاية الدولية الجائرة والعمل من أجل إقامة الخلافة الإسلامية التي ستأتي بحكومة خاضعة للمحاسبة الحقيقية، وبنظام يعيد ثروة المنطقة إلى الناس ويضع القرن الأفريقي على طريق التطوير والازدهار

بقلم أ.ياسين بن يحيى

تتمة: حين تمول أوروبا وتنجز الصين: تونس في قلب معركة النفوذ الصامت

فميزة تونس بالنسبة للصين واضحة: موقع جغرافي قريب من أوروبا، اتفاقيات تجارية مع السوق الأوروبية، يد عاملة مؤهلة، ومسافة لوجستية قصيرة مقارنة بالمصانع الموجودة في شرق آسيا. وهذا ينسجم مع التحول الأكبر في الاستراتيجية الصينية: الانتقال من تصدير المنتجات إلى بناء شبكات إنتاج عالمية. فالمصنع في بلد آخر قد يكون أكثر أهمية من بيع منتج في ذلك البلد، لأنه يمنح الصين موقعاً داخل سلاسل القيمة العالمية.

المفارقة الأوروبية: المنافس الذي تموله جزئياً

لا يعني ذلك أن أوروبا فقدت نفوذها في تونس. بالعكس، الاتحاد الأوروبي لا يزال الشريك الاقتصادي الأكبر للبلاد، سواء من حيث التجارة أو الاستثمار أو التمويل.

لكن المشكلة بالنسبة لأوروبا هي أن نموذجها التقليدي أصبح يواجه منافسة جديدة. ففي الوقت الذي ينشغل فيه الغرب بوضع سياسات للحد من النفوذ الصيني في القطاعات الاستراتيجية، تجد بعض الشركات الصينية طريقها إلى أسواق قريبة من أوروبا نفسها. ولقطع الطريق أمام التمدد الصيني، شرعت المفوضية الأوروبية في دراسة إدراج بند في التعاملات المالية التي تمتد من عام 2028 إلى عام 2034، يمنح الأفضلية للشركات الأوروبية، عند توقيع العقود الممولة أو المضمونة من قبل الاتحاد الأوروبي، وفق ما أكدته وكالة نوفا للأنباء.

لكن السؤال الحقيقي ليس صينياً ولا أوروبياً... بل تونسياً

ربما يكون الخطأ في قراءة ما يحدث هو اختزال الأمر في سؤال: هل ستختار تونس الصين أم أوروبا؟

السؤال الأعمق مختلف تماماً: لماذا تحتاج تونس إلى أن تستورد ما يمكن أن يكون مدخلاً لبناء صناعتها المحلية؟ فتونس ليست بلداً بلا خبرات. لديها مهندسون، وجامعات، وشركات أشغال، ومؤسسات صناعية، وتجربة معتبرة في العمل داخل الأسواق الإفريقية. كما أن موقعها الجغرافي يمنحها فرصة لتكون منصة إنتاج بين أوروبا وإفريقيا.

لكن المشكلة تكمن في غياب رؤية تجعل من الصفقات الكبرى أدوات لبناء القدرات المحلية.

فشراء الحافلات لا ينبغي أن يكون نهاية القصة، بل بداية صناعة مرتبطة بالنقل. وبناء جسر لا ينبغي أن يكون مجرد مشروع إنشائي، بل فرصة لتطوير شركات تونسية في الهندسة والإنجاز. واستقبال مصنع أجنبي لا ينبغي أن يكون مجرد توفير يد عاملة، بل فرصة لنقل التكنولوجيا وبناء خبرات محلية. فالقضية هنا، قضية إرادة سياسية بالأساس.

أزمة نموذج قبل أن تكون أزمة شركاء

إن أخطر ما يمكن أن يحدث ليس التعامل مع أوروبا أو الصين طالما هناك رؤية استراتيجية نابعة من عقيدة الأمة وتحقق رغبتها في التحرر من التبعية للاستعمار، بل الخطر الحقيقي هو أن تبقى تونس في موقع التابع والمستهلك: تقترض من الخارج، وتمول مشاريعها، ثم تعيد ضخ جزء كبير من الأموال في شراء تجهيزات وخدمات أجنبية، بل في سداد فوائد الديون، بينما تبقى القيمة المضافة خارج الاقتصاد المحلي.

المعركة الحقيقية إذن ليست بين بكين وبروكسل على تونس، بل هي معركة وعي بين نموذجين داخل تونس نفسها: نموذج يرى البلاد سوقاً للمشاريع الأجنبية يمثله نظام يغير جلده خدمة للاستعمار، ونموذج يرى الدولة مشروعاً اقتصادياً يحتاج إلى صناعة محلية قوية بل ثورة صناعية تبدأ من الصناعات الثقيلة.

وهنا يكمن السؤال المصيري لتونس: هل ستستفيد من التنافس بين القوى الكبرى لبناء استقلال اقتصادي حقيقي يمكن من فك الارتباط بالأجنبي وسياساته، أم ستظل مجرد مساحة تتغير فيها وجوه الشركاء بينما يبقى موقعها ثابتاً؟ الجواب عندنا في حزب التحرير، هو أن التحرر النهائي من ربقة الاستعمار لا يكون إلا بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. قال تعالى: (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى).

بقلم م.وسام الأطلرش

تتمة : حين يفضح الكهرباء وهم «دولة الحداثة»

ـ إلا أن أخطر ما يتصل بموضوع الطاقة والطاقة المتجددة في بلادنا، هو هذا التوجه الذي بدأت تتكشف ملامحه، كالقيود التي لا تكاد ترى والتي باتت تكبّل شركة الكهرباء والغاز التونسية من أن تطلق يدها في تنفيذ مشاريع الانتقال الطاقي، مثل إنجاز محطات لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وهي الشركة التاريخية المكلفة بإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز في تونس، منذ تأسيسها سنة 1962. وذلك بعد مصادقة البرلمان التونسي في أفريل 2026 على خمس اتفاقيات لزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، وإسنادها لشركات عالمية، وحرمان الشركة المحلية من هذه السوق الربحية الخالصة، مع شرط أن تُباع كامل الطاقة المنتجة حصرياً إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فهل أن مهزلة اللجوء إلى القطع الدوري والمؤقت للتيار الكهربائي، والذي طال كل شرائح المجتمع وعم كامل والبلاد، في هذا الصيف القائظ، هو ترويض للجميع على القبول بمثل هذه الصفقات وتبرير للعجز المقنع للشركة العامة، أو للمستثمر التونسي الخاص، عن الاستجابة للحاجات المتنامية للطاقة؟

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.